الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/50

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من صندوق فرجينيا غيلدرسليف الدولي، وهو منظمة غير حكومية تتمتع بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

[جدول الأعمال غير متاح بعد].

161213 111213 13-57631 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تتقدم منظمة صندوق فرجينيا غيلدرسليف الدولي التي تتمتع بمركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا البيان إلى الدورة الثانية والخمسون للجنة التنمية الاجتماعية، وذلك دعما للموضوع المعنون: ''التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع''. وتعرب منظمة صندوق فرجينيا غيلدرسليف الدولي عن الامتنان لإتاحة الفرصة لها كي تضم أصوات الجهات التي تتلقى المنح من المنظمة إلى خطة التنمية الاجتماعية وذلك عن طريق تبادل حالات نجاحها في مجال تمكين النساء والفتيات من خلال المشاريع الشعبية التي من شأنها النهوض بالتنمية الاجتماعية في مجتمعاتها المحلية ومناطقها وفي الدول الأعضاء.

وقد أظهرت دراسات عديدة أن تعزيز حقوق النساء والفتيات يساعد على النهوض بأسرهن ومجتمعاتهن المحلية وبلدانهن، وأن الإخفاق في تحقيق ذلك يؤثر تأثيرا خطيرا على التنمية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي لأي بلد. ولذلك تلتزم منظمة صندوق فرجينيا غيلدرسليف الدولي بتشجيع ومناصرة حق الفتيات والنساء في الحصول على تعليم يتسم بالجودة ويتوفر بأسعار معقولة، وتحقيق مستوى لائق من المعيشة، وصون الكرامة الشخصية، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الاستقلالية المالية، والمشاركة في جميع مناحي الحياة في المجتمع.

وعلى مدى السنوات الأربع والأربعين الماضية، قامت منظمة صندوق فرجينيا غيلدرسليف الدولي فعليا بتنفيذ أهداف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك عن طريق تقديم أكثر من ٢ ٣٢٠ ٠٠٠ مليون دولار، في صورة منح إلى منظمات غير حكومية متعددة، وتمويل ٤٨٦ مشروعا، والوصول إلى أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ امرأة وفتاة. وقد أتاحت المنح التي قُدمت مؤخرا فرصا أمام النساء لتحقيق تغيير ملموس في مجالات حقوق الإنسان، ومنع العنف، والتدريب على اكتساب مهارات حرفية وعملية، ومحو أمية المرأة، والصحة النفاسية والصحة الإنجابية، والتثقيف الصحي، وتعليم العلوم والتكنولوجيا، والزراعة المستدامة، والحقوق القانونية للمرأة.

وتُعتبر هذه المشاريع الشعبية بمثابة نماذج ناجحة يمكن للدول الأعضاء تكرارها. ومن شأن التمويل المقدم إلى الجماعات النسائية التي تتفهم اقتصاديات المجتمع المحلي، والمناخ السياسي، واحتياجات التنمية الاجتماعية أن يؤدي إلى إحداث تغيير منهجي في النظام السائد، ومن ثم تمكين المشاركين من العمل على القضاء على الفقر، وتحقيق الإدماج الاجتماعي والعمالة الكاملة.

ويوجد أحد الأمثلة على ذلك في غانا، حيث قامت رابطةٌ لتمكين النساء هناك بتدريب ٢٨٩ طالبة من طالبات المدارس الثانوية على اكتساب مهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأُجري هذا التدريب للمساعدة في إعداد الفتيات وتطوير اهتمامهن بمواصلة التعليم العالي في مجال برامج العلوم والتكنولوجيا. وقد أدى هذا التدريب على المهارات إلى مساعدة الفتيات في الإعداد لامتحانات نيل شهادة التعليم الأساسي التي يعقدها مجلس امتحانات غرب أفريقيا على صعيد الدولة. ونظرا لنجاح هذا البرنامج، تم اختيار امرأتين للمشاركة في المنتدى الوطني لاستعراض قطاع التعليم الذي عُقد في أكرا. وقد ضم المنتدى كل الجهات المعنية بالتعليم لاستعراض السياسات ومناقشة المسائل التي تمثل تحديا صعبا. ومن شأن التعليم أن يؤدي إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي على نحو أفضل، وإلى زيادة فرص العمل، وبالتالي إلى خفض مستوى الفقر.

وقد وضع مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الهدف المتعلق بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة في صدارة خطة الأمم المتحدة للتنمية، وأقر بأن إيجاد فرص العمل المنتج هو الوسيلة الأكثر فعالية في تخفيض حدة الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وتؤيد المنظمة هذا التوجه تأييدا قويا، ولديها تاريخ طويل من النجاح في تمويل العمالة المنتجة والتشجيع عليها.

وبالقرب من كاتماندو، قامت المنظمة بتمويل ناملو نيبال من أجل توفير التدريب على اكتساب مهارات الحياكة والأعمال التجارية لفائدة ١٣ امرأة. وكذلك تلقت كل امرأة منهن المساعدة والتمويل لتكوين العمل التجاري الخاص بها عن طريق نظام الائتمانات البالغة الصغر. وكان هذا المشروع ناجحا جدا لدرجة جعلت ١٢ امراة أُخرى يُعربن عن اهتمامهن ورغبتهن في تلقي هذا التدريب، وتقوم النساء الـ ١٣ اللاتي تدربن أصلا بدور المدربات لهن. وأعرب معلمو تلك المهارات التجارية عن بالغ السعادة لرؤية حرص هؤلاء النساء على تعلم مهارة ما وعلى أن يصبحن مستقلات، ولرؤية منظمة صغيرة مثل ناملو نيبال تضطلع بدور حيوي للغاية في إحداث تغيير في حياة النساء الريفيات.

ولا بد في الفترة الجديدة [المتعلقة بخطة التنمية] لما بعد عام ٢٠١٥ من وجود رؤية جديدة ووضع إطار عمل يقرّ بتحقيق النمو الشامل للجميع وتوفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية. ويتطلب هذا الأمر زيادة المخصصات من الأموال لتقديم الخدمات الأساسية، وتعزيز الإرادة السياسية وتحسين بيئة السياسات الدولية. ويجب أن تصبح مسألة التنمية المستدامة التي تتحقق بالتكامل بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإدارة البيئية، المبدأ التوجيهي الشامل والمعيار التشغيلي لمنظمتنا. وتتطلب هذه الخطة العامة – ذات المنفعة على الصعيد العالمي – إجراء تحولات اقتصادية عميقة وتحقيق شراكة عالمية جديدة.

ومن أجل تمكين النساء والفتيات لا بد من إيجاد بيئة تدعم السياسات والاستراتيجيات، وإحداث تغيير في المواقف التي تؤدي إلى المشاركة بصورة مجدية في عمليات صنع القرار وما ينجم عن ذلك من إجراءات. وقد موّلت المنظمة مشاريع تم التوجه فيها إلى نساء يعشن في حالة من الفقر وانعدام فرص الحصول على الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وطُلب منهن مؤخرا أن يُحددن أولوية التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن يُرتبن الأهداف التي أوصى بها الفريق الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستنادا إلى نتائج هذه الدراسة الاستقصائية، تتقدم المنظمة بالتوصيات التالية لوضع أهداف إنمائية اجتماعية جديدة تعالج العديد من الأسباب الجذرية للفقر:

(أ) الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع؛ قام ما نسبتهن ٥٧,٧ في المائة من المشاركات في الدراسة الاستقصائية بتصنيف هذا الأمر على أنه هام؛

(ب) الالتزام بخفض معدل وفيات الأطفال وتحسين الصحة النفاسية؛ قام ما يقرب من نصف عدد المشاركات في الدراسة الاستقصائية بتصنيف هذا الامر على أنه هام؛

(ج) وضع السياسات اللازمة وتوفير التمويل الكافي بما يكفل إمكانية تمتع الفتيات والنساء بالوصول على نحو كامل إلى التعليم وذلك من أجل تحقيق مزيد من الإدماج الاجتماعي؛

(د) الالتزام بالمساواة بين النساء والفتيات على كافة المستويات في المجتمع، بما في ذلك في صنع السلام؛ فعندما تمثل المرأة ما نسبته ٥٠ في المائة من السكان، لا يمكن لأي اقتصاد أن ينجح بدون النهوض بالنساء والفتيات؛

(هـ) التأكد من أن جميع الأهداف شاملة، أي أنها تضم التنمية بكافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة، وتشمل الجميع، وتراعي قضايا النساء والفتيات من كل الأعمار والأعراق والقدرات والميول الجنسية.

وتشير تقديرات هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى أن النساء يمثلن ما نسبته سبعون في المائة من أولئك الذين يعيشون في الفقر، الأمر الذي يحرمهن من معظم حقوق الإنسان الأساسية. ومع ذلك، فقد أدى أكثر من ٤٨٠ مشروعا ناجحا للمنظمة إلى تمكين المرأة من القضاء على الفقر، وتحقيق الإدماج الاجتماعي وتوفير فرص العمل. ويتمثل أحد الوعود التي قُطعت في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في التعهد بتحرير جميع الناس من الظروف البائسة واللاإنسانية الملازمة للفقر المدقع. وتحث المنظمة الدول على الإقرار بالثغرات، والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع إطار جديد

يستند إلى حقوق الإنسان على أن تحظى المرأة على نحو متساوٍ بتمثيل في مواقع صنع القرار وفي المناصب القيادية. وعند وضع أي أهداف إنمائية جديدة، يجب إدماج مفهوم الإنصاف للجميع وأن تستند الأهداف إلى إطار من حقوق الإنسان.

وتتفق قيادة المنظمة والجهات التي تتلقى المنح من المنظمة على أن الوقت قد حان لوضع حد لتهميش النساء والفتيات، وتحويل الأقوال إلى أفعال وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار أهداف جديدة تعالج الفقر وأسبابه الجذرية.